

١٢- ترجو من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - لاسيا برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة - أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلية لتقديم المساعدة إلى موزامبيق ، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن توافي الأمين العام بتقارير دورية عما اتخذته من خطوات وما أتاحتها من موارد لمساعدة موزامبيق :

١٣- ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لموزامبيق :

(ب) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية ، وأن يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لموزامبيق :

(ج) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في موزامبيق والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٦/٣٦- تقديم المساعدة إلى جيبوتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٣/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٣٢/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٢٤/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، التي كان مما قامت به فيها ان أعربت عن بالغ قلقها إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة السائدة في جيبوتي ، وناشدت بقوة الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية المعنية أن تقدم إلى ذلك البلد مساعدة فعالة ومستمرة لتمكينه من التصدي للحالة الحرجة الناجمة عن مصاعبه الاقتصادية ، ورجت من الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لجيبوتي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٨٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي وجهت فيه نظر المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الحرجة التي مازالت تجابه جيبوتي ، وإلى قائمة

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١^(٢٠٤) ، واذ تلاحظ بقلق أن الوضع الاقتصادي والمالي لذلك البلد لا يزال خطيراً ويكتنفه العجز في الميزانية وميزان المدفوعات ، وأن الحكومة سوف تضطر ، في حالة عدم ازدياد المساعدة الدولية ، إلى تخفيض الواردات الرئيسية الضرورية لبرامجها الائتمانية ولإعادة الانتاج الصناعي إلى المستويات التي كان عليها قبل توقيع الجزاءات .

١ - تؤيد بقوة النداءات الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم المساعدة الدولية إلى موزامبيق :

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ من تقييم وتوصيات رئيسية :

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من تدابير لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لموزامبيق :

٤ - تعرب عن تقديرها أيضاً لما قدمته حتى الآن مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من مساعدة إلى موزامبيق :

٥ - تأسف ، مع ذلك ، لأن مجموع المساعدة المقدمة حتى الآن يقصر بكثير عن تلبية الحاجات الملحة لموزامبيق :

٦ - توجه نظر المجتمع الدولي إلى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الاضافية التي يبين مرفق تقرير الأمين العام ان موزامبيق بحاجة ماسة إليها :

٧ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ بالفعل برامج مساعدة موزامبيق أو تتفاوض بشأنها ، على تعزيز هذه البرامج حيثما أمكن ذلك :

٨ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الخارجية التي تمس الحاجة إليها فيما يتصل بالمواد الغذائية والأدوية والتعاون التقني للتأهب للكوارث واتقانها :

٩ - تطلب إلى الدول الأعضاء ، والمنظمات الإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية إلى موزامبيق ، في شكل منح حيثما أمكن ذلك ، وتحثها على النظر بوجه خاص في التبرعات بشمول موزامبيق ببرامجها للمساعدة الائتمانية ، ان لم تكن مشمولة بالفعل :

١٠- تناشد المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص لموزامبيق الذي أنشأه الأمين العام لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى موزامبيق :

١١- تدعو برنامج الأمم المتحدة الائتماني ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لموزامبيق للنظر فيها ، وأن تبلغ قرارات تلك الهيئات إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ :

وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أن تمد جيوتي ، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، بالمساعدة الكافية والملائمة ، في شكل منح حيثما أمكن ، لتمكين جيوتي من مجابهة مصاعبها الاقتصادية الخاصة ؛

٧ - **تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة لتيسير توجيه التبرعات إلى جيوتي ؛**

٨ - **تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لجيوتي للنظر فيها ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عما تتخذه هذه الهيئات من قرارات ، وذلك في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛**

٩ - **ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلية لمساعدة جيوتي ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن تبلغه دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة جيوتي ؛**

١٠ - **ترجو من الأمين العام :**

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لجيوتي ؛

(ب) أن يستمر في ضمان وضع ترتيبات ملائمة - مالية ومتصلة بالميزانية - من أجل تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى جيوتي ؛

(ج) أن يبقى الحالة في جيوتي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يعلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجيوتي ؛

(د) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في جيوتي والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٧/٣٦ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى غينيا - بيساو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر

المشاريع العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي قدمتها حكومة جيوتي (٢٠٥) ،

وقد درست تقرير الأمين العام (٢٠٦) الذي ارفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى جيوتي استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٩/٣٥ .

وإذ تحيط علماً بالحالة الاقتصادية الحرجة في جيوتي وبقائمة المشاريع العاجلة ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة والتي تتطلب مساعدة دولية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الآثار القاسية للجفاف الطويل الأمد مازالت قائمة وتسبب اجهاداً شديداً للهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والادارية الضعيفة لذلك البلد ،

وإذ تحيط علماً بالنتيجة التي خلصت إليها لجنة التخطيط الإنمائي ، في دورتها السابعة عشرة (٢٠٧) ، رداً على طلب جيوتي أن تدرج في قائمة أقل البلدان نمواً ، ومفادها أن جيوتي لم تستوف المعايير القائمة الموضوعة للدراج في تلك القائمة ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به منسق برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة أمام اللجنة الثانية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ والذي أكد فيه أهمية المشاريع ذات الأولوية لتنوع الاقتصاد والحاجة الملحة لتقديم مساعدة مالية ومادية وتقنية اضافية إلى جيوتي (٢٠٨) ،

١ - **تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لجيوتي ؛**

٢ - **تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛**

٣ - **تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها بالفعل إلى جيوتي أو تعهدت بتقديمها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛**

٤ - **توجه نظر المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الحرجة التي تجابه جيوتي ، وإلى المساعدة اللازم تقديمها فوراً إلى المنكوبين بالجفاف ، وإلى قائمة المشاريع العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي قدمتها حكومة جيوتي من أجل الحصول على المساعدة المالية ، على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام ؛**

٥ - **ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو لجنة التخطيط الإنمائي إلى أن تقوم ، في ضوء البيانات والمعلومات الجديدة التي قدمتها حكومة جيوتي ، بالنظر ، على أساس المعايير القائمة ، في مدى أهليتها لأن تدرج في قائمة أقل البلدان نمواً ؛**

٦ - **تجدد مناشدتها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة**

(٢٠٥) انظر : A/35/415 ، المرفق .

(٢٠٦) A/36/281 .

(٢٠٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق

رقم ٧ (E/1981/27) ، الفقرة ١٠٤ .

(٢٠٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ،

اللجنة الثانية ، الجلسة ٧ ، الفقرتان ٢٨ و ٢٩ .